لا يوجد الا نادرا نزل النادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد
عنه اي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود اصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر وان
فسر بالتعسر فالمناسب الاول ع ق وكتب ايضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده
والمراد انه نفي وجوده صادقا فهو نفي لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه
لانه يكفي في التقسيم وجود الكاذب على انه لا كلام في وجود الادعائي منه وانما نفي وجوده
في التركيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة الخ لتعذر الاحاطة بظهور الشيء
ظهورا لا يخفى على احد فلا يأتي بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصد
به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير اطول
بعض تصرف لتعذر الاحاطة اي احاطة المتكلم وكتب ايضا قوله لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء لان منها ما هو خفي فلا يقع من العاقل المحترز للصدق اثبات البعض
ونفي ما سواه حتى يمكن الخ تفريع على الاحاطة بل هذا محال اي قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا وهو اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب ايضا قوله بل هذا
محال ظاهره ان المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتوهم لزومه من المتن
انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكون امور غير واقعة وليست محالة
ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على انه كثيرا ما يراد به
التعسر وكتب ايضا على قوله محال ما نصه فيه نزاع انظره في يس ع ق على معنى ان
الحصول لاي حصول اثبات لا حصول مطلق شيء فلا يرد ان الدار لا تخلو عن شيء غير
زيد اقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا القصر الموصوف على الصفة الذي جعل
متعذرا او محالا اذ يصح ان تقول ما هذا الثوب الا ابيض بتقدير انه لا يتصف بشيء من
الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وما خاتم الانبياء الا محمد من
ع ق اي بالثاني قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر اشمل اذ لا مانع من اعتبار
القصر الادعائي والاضافي المهم الا انه يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وانا ه
عقلا فتدبر المبالغة في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم
وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر للغير ايضا ع ق فيكون قصرا
حقيقيا ادعائيا كما يكون القصر الادعائي حقيقيا يكون اضافيا بان يدعى ذلك بالنسبة
الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة او مجازا قال الاستاذ
الظاهر الثاني ويدل عليه قول الشيخ اولى الالباب بحسب الحقيقة ونفس الامر ومن
العروس انه من المجاز المركب وعقد الاطول ومن البدائع الدقيقة انه قد يقصد المبالغة
بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده
بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قوله ادعائي بان يدعى الخ ما نصه فالفرق بين الحقيقي
الادعائي والاضافي الادعائي ان الاول يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزلة العدم والثاني يجعل
فيه

فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو ما في الدار الا زيد بمعنى ان الحصول
في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فهذا القصر
الاضافي ادعائي اذ جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل ان الاول ينزل فيه من سوى
المذكور منزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالاضافة
اليه منزلة العدم فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بمعنى انه لم يقصد المبالغة
كما صرح به المحشي يس من غير الحقيقي منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد
والتعيين والقلب في الحقيقي انظر يس وقد تابع فيه الاطول عند قوله المتن
الاتي وسيعلم فيه نقيض من عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي
تخصيص امر هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور
عليه وكتب ايضا قوله تخصيص امر بصفة الخ اعلم ان دون تقتضي تجاوز صاحب
ما اضيفت اليه عما اضيفت اليه من عامله ويحمل تعلق العامل بخصوص صاحبه
وصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما اضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو
يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا
عهد هذا فقول التعريف اشكال قوي لانه يفيد ان في القصر الاضافي اثبات
التخصيص لامر ونفيه عن امر اخر وبين فساده ولو جعل التجوز بالتخصيص
عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر
دون امر اخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة
اخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة اخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا
الحال في قوله او مكانها كذا في الاطول او مكانها هذا قصر القلب وما قبله
قصر الافراد واما قصر التعيين فداخل في قوله او مكانها على طريقة المصنف وفيما
قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي معناه الذي ذكره ليتبين به المراد من قوله
دون اخرى فانه يمكن ان يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها
مع انه ليس مرادا اي فالمراد بقوله دون اخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى
النفي وبهذا يحصل الجواب عن الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب ان المراد
بالتخصيص الاثبات وبقوله دون اخرى نفي الصفة الاخرى متجاوزا الصفة
الاخرى قال الحفيد اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور
وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ
واما مكانها فقيل حال ومعناه او واضعا تلك الصفة مكان اخرى وقيل منصوب
على الظرف اي بصفة واقعة مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر واعترض جعله
حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم مخصص باحداهما ومتجاوز
الاخرى مع انه في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة استترا كثير في صفتين

Copyright © King Saud University